الإصلاح والفجور في الخصومة

> يجمع كل المفكرين على أن اشتغال الديانات السماوية كلها كان على الجانب الروحي ما عدا الاسلام فقد كان اشتغاله على جانبين مهمين وهما : البعد الروحي، والبعد الأخلاقي، الأمر الذي يؤكد ان الجانب الاخلاقي مفصلي وجوهري في المنظومة الدينية الاسلامية، ولذلك كان تأثير البعد الاخلاقي الاسلامي على الثقافات والحضارات الاخرى أكثر من البعد الروحي، ولم يؤثر في التاريخ ان القوة والسيف كانا وراء دخول الاسلام في بلاد الفرنجة، وشرق آسيا، بل الثابت ان البعد الاخلاقي هو الذي فتح تلك البلاد ونشر فيها الاسلام.

عبدالرحمن مراد

والقضية الاخلاقية قضية انسانية شغلت الانسان منذ القدم ومايزال الفكر الانساني يتحدث عنها ويفلسفها وهي القضية الأكثر امتداداً منذ فلاسفة اليونان الى فلاسفة ومفكري زماننا، وقد عجز المسلمون عن تصدير منظومتهم الاخلاقية وقبل ذلك هم أكثر عجزاً عن فلسفتها وتمثيلها في سلوكياتهم ماعدا النزر اليسير في الماضي، والنادر المنحصر في الدكتور الجابري في العصر الحديث.

القضية الاخلاقية قضية مهمة وقد أصبح العالم ينظر لها كقيمة في ذاتها بعد ان أوصلت أوباما الى البيت الابيض كمشروع سياسي تبلور من كتابه «كيف نحكم العالم بالأخلاق».. ولعل المتابع لخطاب أوباما في حفل تنصيبه للولاية الثانية قد سمعه يقول: «على أمريكا ان تفخر بقيمها الحضارية، وان تتعامل مع العالم بالقيم الانسانية الرفيعة».

وعند هذه القيمة الحضارية التي يفاخر بها اوباما تحدث المفارقة العجيبة بين أمة تملك كل مقومات الوجود الحضاري والقيم النبيلة وأمة استدلت عليها عن طريق الدراسة والبحث والتفكير، ولم يحض عليها ما يؤمنون به من دين، ولم ترد في كتابهم المقدس.

علينا الاعتراف ان الغرب الذي ندعي تميزنا الاخلاقي عليه قولاً لا عملاً هو أكثر تمثيلاً لقيم ومبادئ الدين الاسلامي فنحن لاننكر أننا نثق في منتجه الصناعي ولا نثق في منتجنا لإيماننا المطلق بتفشي ظاهرة الغش في تعاملنا مع الآخر ومثل ذلك منهي عنه في ديننا لكننا نقترفه ولا نبالي، وتغيب عنا ظاهرة الاتفاق ونجدها عنده، ولانتعاطف مع القضايا الانسانية في حين تحضر جمعياته الانسانية في حال حدوث أي كارثة طبيعية او انسانية دون ان تنظر الى انتمائنا الديني قبل ان تأتي طائرات المسلمين من العرب مع ما يصاحبها من حضور اعلامي فضفاض وضجيج، في حين نجدهم يعملون بتفانٍ وصمت، ويتعاملون مع الانسان من حيث هو انسان لامن حيث الانتماء العرقي او الانتماء الثقافي او الحضاري ولا من حيث التجانس.. القضية الانسانية عند الغرب قضية مقدسة وهي كذلك في البعد العقائدي الاسلامي وفي مدخله الثقافي امتلك حريتك ومارس طقوسك ولا تفقد انسانيتك، شعار مقدس عند الانسان الغربي وهو أصيل في النص المقدس الاسلامي وبتواتر عجيب في القرآن، بيد ان العقل العربي يتمحور عند قضايا ثانوية وفي غالبها غرائزية وكأن الاسلام قد انحصر في باب الطهارة والنجاسة، وباب النكاح ولا قضية انسانية لديه، حتى فلسفة الدولة المدنية ينحصر مفهومها عند بعض رموز الحركة الاسلامية في المساواة والزواج المثلي.

إذاً الاسلام يعاني من اشكالات

انشغلت الديانات السماوية بالجانب الروحي ماعدا الاسلام فقد انشغل بالبعدين الروحي والاخلاقي

جوهرية في نفوس معتنقيه وفي عقولهم وفي مستوى فهمهم لمقاصده الانسانية النبيلة، ولذلك فالقارئ لتموجات الخطاب المحسوب على الحركة الاسلامية وبالتحديد جماعة الاخوان في اليمن يجد بوناً شاسعاً بين النص والسلوك اليومي، ولعل الحدث السياسي قد كشف سوءة هذه الجماعة وكشف الغطاء عن جماعات انتهازية تستثمر الحديث النبوي في عيادات الطب النبوي وفي قناني الحبة السوداء، وتستثمر القرآن في مراكز الحجامة والشفاء بآيات القرآن، وتحول النص المقدس «قرآن، سنة» الى سلعة تجارية برجماتية واصبح الدين وسيلة للارتزاق من خلال العويل الدائم على جروح المسلمين ومآسيهم واستثمار تلك المآسي والجروح في أيام الجمع لجمع الاموال وفرش «الشيلان» فالقضية عندهم ليست قضية انسانية والدافع الديني مُنْتَفٍ من تفاصيلها التفاعلية بدليل ان اسلامهم حرم الذين لاينتمون اليهم من الجرحى والمصابين من الاحداث لما يسمونه «الثورة» من منح العلاج التي قدمتها قطر وتركيا ولم يسافر إلا الأولياء المقربون من جماعاتهم بل ان الأديب محمد الجبلي تعفن جسده أمام بوابة جمعية الاصلاح في خيمته التي يرقد فيها دون ان نسمع ان الاسلام الذي يدّعونه قد تحرك في ضمائرهم، ولو نالهم ما نال المعتصمين أمام مجلس الوزراء من الجرحى والمصابين لسمعنا عويلاً وبكاءً يملؤ الآفاق، بيد ان حالة التمايز التي يعتقدونها أملت عليهم واجب علاج المنتمين اليهم وحرمان غيرهم، فهم في نظر أنفسهم البشر الأرقى ومن سواهم فقد قيمته الآدمية والانسانية بسبب عدم انتمائه اليهم ومناصرتهم، ومثلما تجلت حقيقتهم ناصعة البياض في الشارع المصري هم أكثر انكشافاً هنا في اليمن، ففي حين كنا نتفاعل مع دعواتهم الى مقاطعة الامريكان ومقاطعة منتجهم الصناعي هاهم اليوم يفرشون للمارينز أعينهم، ويدعون وثوباً قبل ان يثبوا، ويقفون على أبواب السفارات الاجنبية الساعات الطوال، ويعلنون أمام اعضاء مجلس الأمن الدولي مقاطعتهم لمؤتمر الحوار إذا لم يستوطن المارينز اليمن ويغادر المواطن اليمني علي عبدالله صالح - الرئيس السابق- الذي ما فتئوا يفجرون في خصومته الى درجة الهلع الشديد من كل نشاطه الاجتماعي وطقوسه التعبدية في جامع الصالح.. وحين يتأمل القارئ اعلام هذه الجماعات سواء ماكان ناطقاً باسمها او كان اعلاماً موازياً يجد تنابزاً بالالفاظ وسخرية وقيماً اخلاقية ليست من الاسلام في شيء، والأدهى انك تسمع كلاماً بذيئاً من على أخشاب المنابر وكأن عجلة التاريخ تعود بنا القهقرى..

ألا يجدر بحركة الاخوان وقد بلغ بهم الحال هذا المبلغ ان يقفوا أمام أنفسهم لحظة نقد ومراجعة وان يعتذروا لقيم ومبادئ واخلاق هذا الدين القويم التي أساءوا اليها وان يراجعوا اعلامهم وخطب منابرهم وسلوكهم اليومي واداءهم السياسي، فقد تمادوا في الطغيان حتى أصابهم الله بالعمة.

> الأخوان في مصر كنظام يمارسون الإدانات بالجملة للمعارضة كما الأنظمة السابقة كإدانات من تموضع صراع الواقع والمرحلة، فالمعارضة هي مجرد فلول للنظام السابق تمارس التآمر كما هي تمارس التآمر مع الخارج «تخوين وعمالة» ونحو ذلك.

المعارضة تتهم أو تدين الاخوان بأنهم سرقوا الثورة أو ركبوا موجتها ويحاولون سرقتها ويعتبرون النظام الاخواني والرئيس «مرسي» أنه لا يفرق عن مبارك ونظامه في تزوير الانتخابات والاستفتاءات وممارسة القمع ولكن عبر المليشيات بدلاً من الداخلية وقوات الأمن.

بعد الهجمة على الامارات

«الأخوان» خطر محدق على دول الخليج

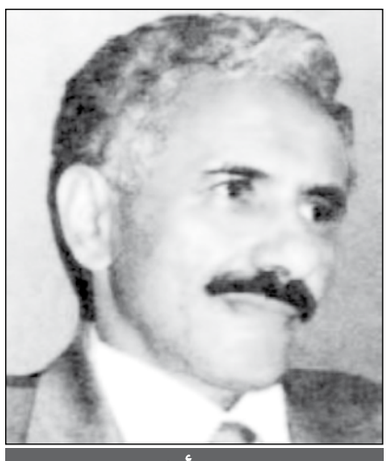

مطهر الأشموري

الطرفان النظام «الاخوان» والمعارضة «جبهة الإنقاذ» يتفقان حول أن ما حدث في مصر ثورة، ولكن كل طرف يزعم أنه هو الثورة أو من يقود الثورة «كأنما هو المالك للثورة».

إذاً الديمقراطية كادت توصل للرئاسة «أحمد شفيق»، فالأخوان يعترضون على ديمقراطية توصل منافساً لمرشحهم بزعم أنه من الفلول بل ويستصدرون قانوناً لعزل المنافس، وإذا الديمقراطية أوصلت الاخوان للحكم، فالمعارضة كما تطرح ترى أن هذا الطرف شمولي ويمارس الإقصاء والقمع وإن بتجديد في الوسائل أو الآلية.

لنا افتراض وصول الاخوان «الاصلاح» الى الحكم في اليمن بالانتخابات فحينها سيكون - أي بقية الاطراف في تكتل المشترك تجاه «الاخوان» هو ذات رأي المعارضة في مصر تجاه الاخوان.

لو لم تكن الثورة في مصر واصطفاف المعارضة بما في ذلك الاخوان موافقة ما كان للقوات المسلحة أن تحكم كبديل في الفترة الانتقالية وكحل سياسي مرتب لنقل السلطة.

فالثورة وكل الاطراف المعارضة لنظام مبارك هي التي جاءت بهذا البديل ثم مارست المعارضة لإنهاء ما أسموه حكم العسكر.

لو كان لدى هؤلاء بديل أصلاً هم في توافق عليه ما جاء حكم العسكر، وحكم العسكر رتّب له كحاجية للواقع وكحل لمأزق الثورة واصطفاف المعارضة.

الجهاد في افغانستان يمثل محطة أمريكية بتفعيل الأسلمة على مستوى المنطقة، وذلك لا يعني أن أمريكا تعاملت بالمباشرة مع هذه القواعد الجهادية في المنطقة التي أفضت الى تنظيم «القاعدة» واكتضت بألعاب سياسية من بعد حركت هذه القواعد وفوجت من كل بلد للجهاد.

أمريكا في عام ٢٠١١م قد تكون تريد ديمقراطية وحريات ولكنها مشروطة بوصول الاخوان أولاً للحكم، وذلك يعني إما أن أمريكا بما صنعته كمتراكم في المنطقة تثق من وصول الاخوان تلقائياً حين انتخابات ديمقراطية وقد تمارس الى جانب ذلك ألعاباً غير مباشرة لإيصال الاخوان من خلال اللعبة والأرضية الديمقراطية كما إيصال الجهاد الى افغانستان.

والمشكلة لم تكن في حق أو استحقاق الاخوان للوصول من عدمه ولكنها من وجه آخر هي في مدى وجاهزية بديل آخر ليصل.

محطة ٢٠١١م بثقلها الغربي فرضت مسبقاً شرط وصول الاخوان للحكم وهي قادرة على فرض ذلك من خلال الديمقراطية والانتخابات بتأثير الفاعل في كل بلد.

وحتى لو سار الاخوان في كل أساليب التزوير الأنسب، فذلك سينعكس على انتخابات ما بعد الفترة الأولى للرئاسة وعلى حكمية تغيير المرشح بعد الفترة الثانية افتراضاً، والتزوير قد يمارس ولكن الواقع لم يعد في إذعان ولا تحت السقف المرتفع للقمع كما في ظل الأنظمة السابقة.

الرئيس «مرسي» ليس صحيحاً وجود من يسعى أو يهدد لإقصائه قبل إنهاء فترته الاولى ولكن مثل ذلك بات أقوى لفوز مرشح منافس له إن رشح لفترة رئاسية ثانية.فأمريكا وأي مؤثرات أو دول خارجية حسب اهتماماتها أو أهمية دولة لها ستمارس التأثير في اللعبة والأرضية الديمقراطية.

حينما كان وظل العرب يطرحون على أمريكا انحيازها لإسرائيل كانت ترد بأن القضية قضية رأي عام أمريكي، وللعرب أن يمارسوا التأثير على الرأي العام الأمريكي كما اسرائيل أو اللوبي اليهودي.

هذا الرد كان للتبرير أمريكياً وللتعجيز عربياً، ولكن هذا هو الامر الواقع الذي يفرضه الكبار والأقوى في واقع الأصغر والاضعف، ومن يسترجع رد الفعل تجاه قتل القاعدي «الحارثي» بطائرة أمريكية كواقع لم يكن يتصور الوصول الى واقع إقلاع الطائرات بدون طيار لتنفيذ هذه المهام من الأراضي اليمنية.

إذا أصبحت أمريكا من خلال محطة ٢٠١١م تضمن على الأقل تغيير الحاكم بعد فترتين رئاسيتين لا تتجاوزان عشر سنوات حتى وإن من ذات الطرف أو الحزب، فذلك المستوى المتحقق كديمقراطية وأي لعب أو تأثير داخلي سيمارس تحت سقف هذا المتحقق كإنجاز.

الرئيس السابق «مبارك» بالتأكيد استنجد بأمريكا خلال الثورة بالمباشرة وعبر أطراف أخرى، والرد الأمريكي «لا نستطيع عمل شيء إزاء شعوب وإرادة شعوب».

هذا هو المتغير والتغيير في اللعبة الامريكية مع أنظمة المنطقة فهي باتت تريد اللعب مع أو من خلال الشعوب، وقدرة الأنظمة على التأثير في بلدان التجريب والديمقراطيات الناشئة تصبح لأمريكا التي لا تحتاج لاستعمالها الفج الأهوج أو الأعوج كما الأنظمة.

أمريكا بعينها إرساء لعبة الديمقراطية كبديل بسقف دورتين رئاسيتين، وهي القادرة على اللعب بالبديل غير الديمقراطي كالاخوان واللعب معه أو غيره تحت هذا السقف، وهي تحت هذا السقف تستطيع من خلال حركة التغيير الواقعي والديمقراطي تفعيل ألعابها وتمرير أهدافها.

أمريكا توافقت مع الطرف الأقوى في التأثير على الواقع والشعوب كما قدمته الأنظمة لأمريكا لتجعل من المحطة «اخوانية» وذلك يمثل توافقاً بالتلقائية أو الوظيفة والتوظيف لوضع الصراع مع إيران، ولكن أمريكا باتت تريد التوافق في أهدافها مع استجابات الشعوب ما أمكن مع وجود آلية توجد السرية والأسرار في الحياة والصراعات السياسية والعمل المخابراتي لصالح خط العلنية عبر الاعلام والخطاب السياسي.

محطة ٢٠١١م أثبتت أن الثقل العالمي الذي يقف وراءها يستطيع الانقلاب بالشعوب كثورات، فكيف يطور ذلك لتصبح الانتخابات والانتخابات المبكرة هي البديل للثورات والانقلابات من طرف ثقل محطة ٢٠١١م التي أكدت كذلك أن إيران منذ الثورة ظلت في نمطية الوضع بالبحرين ربطاً بها، وبالتالي فإيران وكذلك روسيا والصين مازالت تمارس اللعب مع أو بأنظمة، ولهذا فإذا الاخوان كما يطرح في مصر وحتى في اليمن سرقوا ثورة أو ثورات، فأمريكا انتقلت في الأمم المتحدة من مفهوم الشأن الداخلي كما ترسخ في ظل الحرب الباردة الى الحديث عن حقوق الشعوب.قوة أمريكا أن تكون وراء تغيير نظام حليف وفي بلد بثقل مصر وأن يكون البديل «الاخوان» وتظل تحافظ على مصالحها بل تحقق من خلال ذلك وضعاً وتموضعاً مصالحياً أفضل.

أمريكا والغرب مارسوا ذلك مع الشاه «الحليف» وجاءوا بالخميني العدو والثورة العداء في إيران ولم تتأثر مصالحهم بل زادت وتضاعفت في المنطقة، ولسان حال الإمارات المحتلة جزر لها من إيران هو أن الخط الامريكي الاخواني في المنطقة بات الأخطر على الخليج كأنظمة من إيران المحاصرة والواقعة تحت عقوبات شديدة ومشددة تحصي وتحاصر أنفاسها ولم تعد تسمح لها بالتنفس!

خاصة بعد الهجمة على الامارات.

الخيارات الصعبة أمام الجنرال المتمرد

الأسباب الحقيقة لرفض علي محسن وعيال الأحمر وحزب الإصلاح لقرارات هيكلة الجيش تعود لخوفهم بما سنجمله بشكل مختصر في الآتي:

ممدوح القرمطي

إن الفرقة الأولى مدرع هي الجناح العسكري التابع لهم والتي استخدمت كوسيلة ضغط وسيطرة على مركز القرار السياسي وبالذات من بدايات أحداث ٢٠١١م حتى اليوم وكذا مع امتداد أذرعتهم العسكرية بسيطرتهم على عدة ألوية عسكرية وأمنية بقرارات الإحلال والتغيير والنقل والتعيين لأشخاص موالين لهم وضياع ذلك يعني تدمير كل ما ناضلوا لأجل تحقيقه.

دفعهم في اتجاه تجنيد الآلاف من التابعين لهم في كل من الداخلية والدفاع وتوزيعهم في مناطق وأماكن محددة سلفاً يحمل في طياته تنفيذ مهمات وأجندة حزبية كما فعلوا باللواء المرابط في الجوف الذي استبدلوه بألف مجند من قبلهم في إشارة لقمع تحرك وتمدد الحوثيين وسعياً منهم أيضاً لجر الجيش في حرب سابعة معهم، كما لا ننسى توزيعهم لأربعمائة مجند على أقسام شرطة محافظة عدن بغرض السيطرة على أعضاء الحراك وقمع المناهضين لهم.. وعليه فإن ضياع جهدهم في تجنيد الموالين لهم يكمن في تنفيذهم ورضوخهم لقرار الهيكلة، والذي سيخلط كامل أوراقهم من خلال تشتيت قوتهم حتى وإن كانت إجراءات روتينية كالانتشار الأمني أو حركة تنقلات بين وحدات الجيش والأمن.

- استحالة فكرة أن يتم تفكيك ما يسمى بـ«جيش الثورة» خصوصاً بعد نشوتهم بفرحة الانتصار لأهدافهم كما يزعمون بإقالة رموز وقادة جيش العائلة وضياع مخططهم بعدما رتبوا أوراقهم بخلو الساحة لهم ومع صدمتهم بقبول (قادة العائلة) بقرارات الهيكلة أحسوا بأن الدور سيأتي عليهم في حال قبولهم بتلك القرارات.

- إحساس قائد الفرقة المنحلة بالخوف من قرب انتهاء علاقته مع السعودية المبنية على الابتزاز ولفترات طويلة من خلال إيهامهم بخطر توسع (الحوثيين) وإيمانه بأنه في حال فقدانه لمكانته كقائد للفرقة سوف يفقد أيضاً وسائل الضغط والمساومة لاستمرارية ضخ المال له من قبل المملكة.

- في حال تم دمج قوات الفرقة مع قوات الحرس الجمهوري تحت مسمى الحرس الرئاسي ستنتقل الفرقة مالياً وإدارياً لرئاسة الجمهورية والذي بموجبه ستخسر قيادة الفرقة ما يلي:

أ- فقدان التموين المادي والعسكري للفرقة من ذخيرة وسلاح خفيف وثقيل وكل ما يتعلق من صيانة ونقليات وقطع غيار واعتماد البترول والديزل وغيرها من المصروفات، ومع انتقال وتغير مقرات الفرقة ستفقد أيضاً صفقات المقاولات المرصود لها مبالغ خيالية كبناء عنابر ومخازن وهناجر وغيرها، والتي كانت تمرر عبر مدير مكتب علي محسن.

ب- ستخسر قيادة الفرقة تموين وإعاشة قواتها من (القمح وكراتين الفوق والفاصوليا) والمسحوبة من مخازن المؤسسة الاقتصادية العسكرية لعدد أكبر بكثير من المتواجدين فعلياً في معسكراتهم والتي كانوا يجنون من خلالها ملايين بتغيرهم لصرف الجنود من قمح وفول بأخرى رديئة وبيع الفائض لتجار متعاملين معهم في ذلك.

ج- سيتم الوقوف أمام العدد الحقيقي لقوة الفرقة وستكشف الأسماء الوهمية وأسماء الموتى والمرضى والفرّار والمنقطعين والمغفّرين والمرافقين وبالتالي ضياع مرتباتهم وإعاشتهم من أيدي ناهيبها.

- إذا ضربنا مثلاً بأنه لم يتم إحالة علي محسن للتقاعد فإن فصل المنطقة الغربية عن قيادته يُعتبر بالنسبة له ضرباً من الجنون خصوصاً مع عجز الفرقة السيطرة على كامل الحدود مع السعودية، فما بالكم بمنطقة دون الأخرى والذي سيستدعي من المملكة العربية السعودية البدء بسحب البساط من تحت أقدام علي محسن وقطع دعمها له بسبب عدم قدرته على القيام بتنفيذ المهام المطلوبة منه.

- ستعمد أغلب شركات النفط التي كان يحمي علي محسن خطوط الأنابيب التابعة لها الى وقف صرف المخصصات المالية التي كانت تُدفع له على شكل مرتبات ووجبات غذائية شهرياً.

- سيتم إعادة طرح فكرة ربط أنبوب النفط والمعرقل من علي محسن لسنوات فهو من عمل على نقل النفط الخام على متن قواطره التي كان يجني منها ما يقارب ٧١ مليون ريال شهرياً.

- أما في حالة اقرار قرار إقالة من يسمي نفسه الرجل الأول في اليمن عن منصبه وإحالته للتقاعد فإن ذلك سيترتب عليه فقدان الآتي:

أ- ضياع هيبته ومكانته وكلمته التي كان يفرضها على كل المسؤولين في التعيين والإقالة في كل أجهزة الدولة العسكرية والمدنية.

ب- ستعمل السعودية على قطع معونتها الشهرية عنه لقاء محاربته للحوثيين.

ج- ستضغط كل الاطراف السياسية باتجاه إلغاء كل قراراته السابقة والخاصة بتعيين اتباعه في مختلف مرافق الدولة.

د- سيظهر غرماؤه ممن قتلهم وشردهم في حروب صعدة وسيدفعون باتجاه محاكمته والقصاص منه.

هـ- سيدفع المتضررون منه في السلك العسكري باتجاه محاكمته عسكرياً لقاء خيانته وتمرده وانشقاقه على الجيش.

و- ستطالب قبائل سنحان وبني بهلول وبلاد الروس بثأرها منه لقتله أعضاء الوساطة في جريمة تعد عيباً أسود يهدر بموجبه دمه وماله.

ي- ستشرع أمريكا في إعادة فتح ملف المدمرة كول نظراً لتورطه بها وسترفع عليه منظمات حقوق الإنسان دعاوى قضائية لتجنيده الاطفال ولدعمه وتمويله للإرهاب ولتنظيم القاعدة، وكذا لضلوعه في جريمة جمعة الكرامة لاخفائه المتهمين بالقتل وفتحه سجوناً للاعتقال والاخفاء القسري.

وعليه ليس أمام «الرجل الاول في اليمن» لإنفاذ ما تبقى من حياته الا إحدى الطرق الثلاث الآتية:

إما الانتحار أو المنفى أو استجداء قطر لعمل مبادرة خليجية خاصة به.